المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليلات اقتصادية | 18 أيلول/ سبتمبر 2025

تصاعد إرهاب الدولة وتداعياته الاقتصادية على الشرق الأوسط:

اعتداءات 9 أيلول/ سبتمبر على قطر بوصفها نقطة تحول

حازم رحاحلة - مريم هاني

تصاعد إرهاب الدولة وتداعياته الاقتصادية على الشرق الأوسط: اعتداءات 9 أيلول/ سبتمبر على قطر بوصفها نقطة تحول

سلسلة: تحليلات اقتصادية

18 أيلول/ سبتمبر 2025

حازم رحاحلة

باحث ومدير وحدة الدراسات الاقتصادية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا في ألمانيا (2005). عمل مديرًا عامًّا في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن ونائبًا لرئيس مجلس الإدارة (2018-2022)، ومديرًا للسياسات والدراسات في هيئة المدن الاقتصادية في السعودية، وخبيرًا في وزارة الاقتصاد والتجارة في قطر، ومستشارًا اقتصاديًّا في الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في السعودية، ومستشارًا اقتصاديًّا لوزارة المالية ووزارة العمل في الأردن، وعمل أيضًا مستشارًا في مجال إصلاح أنظمة التأمينات الاجتماعية في البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. له العديد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجال التأمينات والحماية الاجتماعية والسياسات العامة.

مريم هاني

مساعد باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الماجستير في اقتصاديات التنمية من معهد الدوحة للدراسات العليا، وبكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية. اشتغلت في مجال تحليل الأعمال والبيانات، وتركّز في بحوثها على قضايا الأمن الغذائي والتغيير المناخي في المنطقة العربية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70 - وادي البنات - الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

إعادة ترتيب أولويات التنويع الاقتصادي وتعزيز كفاءة الحوكمة في دول الخليج 4

قنوات الآثار الاقتصادية المحتملة 5

ثقة المستثمرين تحت الاختبار 6

تصاعد العدوان الإسرائيلي: تهديد للاستقرار ومحفّز لإعادة تشكيل التحالفات 7

نحو استجابة عربية جماعية وتعاضد سياسي واقتصادي 9

دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة غير مسبوقة من الاضطراب الاستراتيجي، حيث تستخدم إسرائيل قوتها العسكرية على نحو مفرط وعدواني، مدعومة بالتفوق التسليحي الأميركي، من خلال عمليات عابرة للحدود تفتقر إلى أيّ تفويض أو مسوّغ وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، آخرها العدوان على دولة قطر في 9 أيلول/ سبتمبر 2025. ولا تُعدّ هذه الممارسات تجاوزات تكتيكية فحسب، بل تمثّل أيضًا انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وتُكرّس نمطًا متصاعدًا من إرهاب الدولة الممنهج الذي يهدد النظام الدولي بأسره. وتتسم هذه المرحلة بأن آثارها لم تعد مقتصرة على ميدان الصراع العسكري، بل امتدت إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعرقل مسارات التنمية، وتزيد من هشاشة الاقتصادات، وتدفع الحكومات إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما يخدم متطلبات الأمن، على حساب التعليم والصحة والبنية التحتية.

يثير تجاوز إسرائيل المعايير القانونية الدولية تساؤلات جوهرية حول مستقبل النظام الدولي القائم على سيادة القانون. فاللجوء المتكرر إلى استخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية يُضعف مبدأ عدم استخدام القوة، ويُكرّس سابقة خطيرة قد تُغري دولاً أخرى باعتماد النهج ذاته؛ ما يهدد بتفكيك منظومة الأمن الجماعي. وينعكس تقويض الشرعية القانونية على نحو مباشر على ثقة المستثمرين باستقرار البيئة المؤسسية؛ إذ تتراجع التوقعات بشأن احترام العقود، وضمان حقوق الملكية، وتنفيذ الاتفاقيات التجارية. ويؤدي انهيار هذه المعايير إلى فتح المجال أمام نظام دولي يهيمن عليه منطق القوة وحده، بما يضاعف احتمالات الصراع، ويُقوّض فرص التعاون الدولي.

إعادة ترتيب أولويات التنويع الاقتصادي وتعزيز كفاءة الحوكمة في دول الخليج

تبرز معادلة جديدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على وجه الخصوص، تفرض مقايضة غير ملائمة بين مواصلة برامج التنمية الطموحة وتوسيع الموازنات الدفاعية. فعلى الرغم من أن هذه الدول راكمت فوائض مالية ضخمة خلال العقدين الماضيين، ومكّنتها من حيازة ما يقارب 14 في المئة من أصول صناديق الثروة السيادية العالمية، فإنها تواجه اليوم تحديًا مزدوجًا يتمثل في الحاجة إلى تمويل مشاريع بنية تحتية وصناعات استراتيجية كبرى تُشكّل حجر الأساس لرؤاها الوطنية الطموحة، وفي الوقت ذاته ضرورة تحديث منظوماتها الدفاعية استجابةً لتصاعد التهديدات الأمنية. ويزداد هذا الضغط تعقيدًا بفعل الضغوط الهيكلية على أسعار النفط، الناجمة عن التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، والسياسات الحمائية التي تعيد رسم خريطة العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية.

تقف منطقة الشرق الأوسط اليوم أمام تحديات حقيقية ومعقدة؛ إذ إن تعزيز أحد الأطراف لقوته العسكرية، والإمعان في استخدامها بطريقة استبدادية، كما تفعل إسرائيل، يدفع أطرافًا أخرى إلى تبنّي النهج ذاته، ما يؤدي إلى سباق تسلّح إقليمي يستنزف موارد ضخمة، ويزيد احتمالات اندلاع مواجهات عسكرية واسعة النطاق. ويُكرّس هذا التسارع نحو العسكرة واقعًا جديدًا على المستوى الجيو-اقتصادي للمنطقة، بما يحمله من تداعيات تنموية، واقتصادية، واجتماعية عميقة.

اقتصاديًا، تفسر معادلة «السلاح مقابل الغذاء» The Guns-versus-Butter Trade-off التحول المحتمل في الإنفاق العام بوصفه عملية إعادة توزيع للموارد بين الإنفاق العسكري ومتطلبات التنمية الاجتماعية[1]. ففي العديد من الدول النامية، يؤدي ارتفاع النفقات الدفاعية عادةً إلى تقليص موازنات قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، وهي القطاعات التي تشكّل الركيزة الأساسية لتراكم رأس المال البشري وتعزيز الإنتاجية

1 Stefano Sacchi, Gregorio Buzzelli & Caroline de la Porte, "'Guns versus Butter' in Public Opinion: The Politicization of the Warfare-welfare Trade-off," *Journal of European Public Policy* (2025), accessed on 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GP0R

على المدى الطويل. وبناء عليه، يُهدد تهميش هذه القطاعات بتباطؤ النمو الاقتصادي، ويُعمّق فجوات عدم المساواة الاجتماعية، ويزيد هشاشة المجتمعات في مواجهة الصدمات الاقتصادية والسياسية.

لكن حالة دول مجلس التعاون تُقدّم نموذجًا مغايرًا إلى حدّ بعيد؛ فهي لديها فوائض مالية كبيرة واحتياطيات سيادية تتيح لها تمويل موازناتها الاجتماعية الأساسية من دون المساس المباشر بخدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية. بناء عليه، لن ينعكس سباق التسلّح الإقليمي بالضرورة على الإنفاق الاجتماعي المباشر، وإنما على قدرة هذه الدول على تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي والاستثمارات الاستراتيجية التي تُشكّل العمود الفقري لرؤاها الوطنية المتوسطة والطويلة المدى، مثل رؤية السعودية 2030 ورؤية الإمارات 2071. بعبارة أخرى، لا يكمن التحدي الأكبر في تراجع الخدمات الأساسية، بل في احتمالية تأجيل مشاريع التحوّل الاقتصادي الكبرى أو تقليصها، التي تستهدف بناء قطاعات جديدة كالتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والصناعات المتقدمة، والسياحة. فدولة قطر، على سبيل المثال، تروّج لقطاع السياحة باعتباره أحد المحاور الاستراتيجية في مسار التنويع الاقتصادي، لكن مثل هذه الاعتداءات تؤثر حتمًا في هذا القطاع؛ إذ يولي السياح الأمن والسلامة اهتمامًا بالغًا، ما يجعل الهجمات الإسرائيلية، كما حدث مؤخرًا، ذات تأثير مباشر في اختيار السياح لوجهات سفرهم.

في هذا السياق، لا يمكن النظر إلى «الاعتبارات الجديدة» التي تفرضها السياسات الإسرائيلية العدوانية وسلوكها الممنهج لإرهاب الدولة، بوصفها عاملًا ضاغطًا فحسب، بل دافعًا أيضًا لإعادة تقييم الأولويات الاقتصادية؛ إذ من شأن تصاعد النفقات الدفاعية أن يدفع صُنّاع القرار إلى مراجعة محفظة المشاريع التنموية والاستثمارية، والتركيز على تلك التي تُحقّق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي. ومن ثم، قد يسهم هذا التحول في توجيه الموارد نحو مشاريع أكثر كفاءة، وتعزيز الرقابة المالية، وتطوير آليات تقييم الأداء والمخرجات، بما يُقلّل من الهدر، ويُحسّن فاعلية الإنفاق العام.

وقد يسهم تعزيز الشفافية وربط المشاريع التنموية بمؤشرات أداء واضحة ومحددة في رفع كفاءة الحوكمة، ويُعزّز القدرة على جذب استثمارات القطاع الخاص. بهذا المعنى، فإن بيئة الضغط المالي الناتجة من سباق التسلّح يمكن أن تتحوّل إلى فرصة لإطلاق إصلاحات هيكلية تُعزّز فاعلية إدارة المال العام، وتُسرّع مسار التحوّل نحو اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة.

قنوات الآثار الاقتصادية المحتملة

ربما يصعب في الوقت الراهن رسم تصور دقيق للآثار الاقتصادية المحتملة الناجمة عن التصعيد الجيوسياسي والأمني في المنطقة، أو تحديد القنوات التي ستنقل هذه الآثار على نحو مباشر؛ إذ إن مستوى التأثير يعتمد إلى حد بعيد على مدى تمادي دولة الاحتلال الإسرائيلي في ممارساتها، وما قد تبلغه من مستويات في انتهاج إرهاب الدولة، فضلًا عن الكيفية التي ستتفاعل بها هذه الأحداث ميدانيًا.

ومع ذلك، فإن الثابت أن استمرار هذا النهج سيُدخل المنطقة، بل العالم بأسره، في ظروف بالغة التعقيد والتداخل، ما ينعكس سلبيًا على حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، ويُلقي بظلال قاتمة على آفاق نمو الاقتصاد العالمي. وتبرز اقتصادات الشرق الأوسط باعتبارها أحد أكثر المتضررين، لما تعانيه أصلًا من تداعيات أمنية وجيوسياسية متفاقمة، فضلًا عن الضغوط المستجدة الناجمة عن سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترمب الحمائية واتجاهاته في السياسة الاقتصادية الدولية.

ثقة المستثمرين تحت الاختبار

مثّلت دول مجلس التعاون، وفي مقدمتها الإمارات وقطر والسعودية، ملاذًا استثنائيًا آمنًا للاستثمارات العالمية، بفضل استقرارها السياسي والأمني الممتد على مدى عقود، ما راكمته من ثروات سيادية تجاوزت ستة تريليونات دولار؛ ما أتاح لها جذب شراكات استراتيجية كبرى مع شركات دولية تبحث عن ممولين لمشاريعها العابرة للحدود، وعزّز مكانتها بوصفها وجهة موثوقة لرأس المال العالمي.

إلا أن تمادي إسرائيل في ممارسة إرهاب الدولة، بدعم مباشر من الحماية الأميركية، واعتدائها العسكري غير المسبوق على الأراضي القطرية، يُشكّل صدمة قوية لهذا النموذج من «المناعة الجيوسياسية» الذي استثمرت فيه دول الخليج بكثافة. وقد يُفضي ذلك إلى سلسلة متشابكة من التداعيات الاقتصادية العميقة، تُهدد بإعادة تشكيل ملامح البيئة الاستثمارية، وتضع استقرار المنطقة أمام اختبار غير مسبوق.

تتمثل أولى التداعيات المحتملة في خطر تآكل الثقة الائتمانية السيادية لدول مجلس التعاون. فقد تدفع هذه التطورات وكالات التصنيف الائتماني العالمية، مثل Moody's وS&Pg وFitchg، إلى إعادة تقييم الفرضيات التي تستند إليها تصنيفاتها المرتفعة لهذه الدول، والتي تقوم أساسًا على استقرارها السياسي والأمني، واعتبارها ملاذًا آمنًا لرؤوس الأموال. وحتى في حال عدم خفض التصنيفات على نحو فوري، فإن مجرد إصدار تحذيرات أو تعديل النظرة المستقبلية إلى «سلبية» قد يكون كافيًا لدفع المستثمرين إلى المطالبة بعلاوة مخاطرة جيوسياسية أعلى؛ ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، ويزيد من الضغوط على الموازنات العامة.

ويكفي أن ترتفع أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية فقط لإضافة مليارات الدولارات سنويًا إلى أعباء خدمة الدين، نظرًا إلى أن حجم الدين السيادي لدول الخليج يتجاوز 2.2 تريليون دولار. وتمثّل هذه الزيادة في تكلفة التمويل تحديًا مباشرًا لتمويل المشاريع الكبرى المرتبطة برؤى التحول الاقتصادي، مثل رؤية السعودية 2030، وقطر 2030، والكويت 2035، وعُمان 2040، إذ قد تُفضي إلى تعقيد عمليات التمويل وتأخير تنفيذ الخطط. ونتيجة لذلك، ستتعرض برامج التنويع الاقتصادي لضغط إضافي، ما قد يدفع الحكومات إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاستثمارية.

الشكل (1)

حجم الدين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليار دولار أميركي)

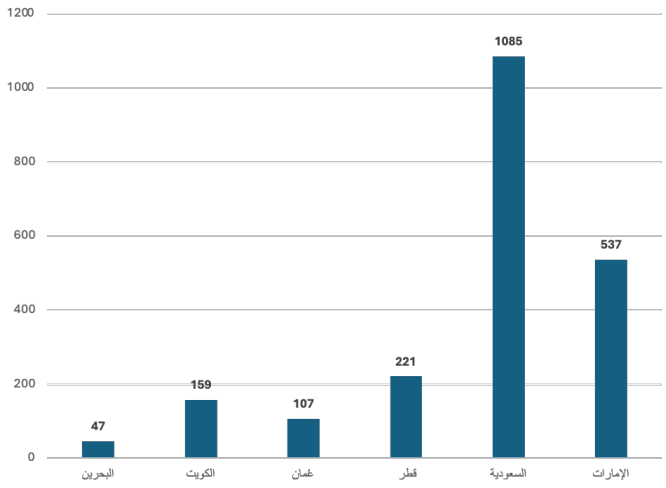

المصدر:

International Monetary Fund, *World Economic Outlook: A Critical Juncture Amid Policy Shifts* (Washington, DC: IMF, 2025).

وتبقى الضغوط على حركة رؤوس الأموال واردة في حال استمرار حالة عدم اليقين، سواء من حيث طبيعتها أو مصادرها، لا سيما في ظل غياب ضمانات فعلية لدول المنطقة لكبح الممارسات العدوانية والإرهابية التي تنتهجها دولة الاحتلال. فرأس المال العالمي يتميز بردّ فعل سريع في فترات «الخوف من المخاطرة»، حيث تميل الصناديق الاستثمارية إلى تقليص أو تصفية مراكزها في الأسواق الأكثر عرضة للتقلبات. وقد يؤدي خروج جزء محدود من استثمارات المحافظ الأجنبية من أسواق الخليج إلى تدفقات رأسمالية خارجة تُقدّر بمليارات الدولارات؛ ما يُفاقم الضغوط على أسواق الأسهم والسندات، ويزيد من حدّة تقلباتها. أما الخطر الأعمق، فيكمن في تأثير ذلك في الاستثمارات الاستراتيجية الطويلة الأجل؛ إذ قد تعمد الشركات المتعددة الجنسيات إلى تأجيل، أو حتى إلغاء، خطط إنشاء مقار إقليمية أو مصانع أو مراكز لوجستية، خشية تحوّل المنطقة إلى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية، وهو ما يُقوّض إحدى الركائز الأساسية لخطط التنويع الاقتصادي في دول الخليج.

تصاعد العدوان الإسرائيلي: تهديد للاستقرار ومحفّز لإعادة تشكيل التحالفات

لا تُقاس آثار السلوك العدواني الإسرائيلي بعدد الضحايا أو حجم الخسائر المادية فحسب، بل أيضًا بتأثيراته الاقتصادية الممتدة التي قد تشمل مختلف مكونات البنية الاقتصادية. ويُعدّ الاستقرار الركيزة الأساسية التي تقوم عليها اقتصادات دول الخليج، حيث يمُثّل مظلة جاذبة لرأس المال والمواهب العالمية. وأيّ تصدّع في هذه الركيزة لا يهدد الاستثمارات القائمة فحسب، بل قد يُقوّض جوهر رؤى التنمية المستقبلية. وفي مواجهة ذلك، قد تجد الحكومات نفسها مضطرة إلى ضخّ حزم مالية استثنائية، وتقديم ضمانات وتسهيلات غير تقليدية لطمأنة الأسواق واستعادة ثقة المستثمرين العالميين؛ ما يزيد من التكلفة المالية والسياسية للأزمة الراهنة.

يشكّل هذا الاعتداء الإسرائيلي جرس إنذار لدول مجلس التعاون؛ إذ كشف بوضوح حدود الاعتماد شبه الأحادي على منظومة التحالفات التقليدية، التي أثبتت عجزها عن ضمان السيادة الخليجية أو ردع الانتهاكات الخارجية. وتدفع هذه الصدمة السياسية دول الخليج إلى تسريع انتقالها نحو استراتيجية أكثر شمولاً لتنويع المخاطر، تقتضي، في جوهرها، التوجه نحو تنويع الشراكات العابرة للحدود، عبر إعادة هندسة علاقاتها الدولية على عدة مسارات متوازية.

ويتمثل أحد أبرز الخيارات المطروحة في تسريع انخراط دول الخليج في تكتلات متعددة الأقطاب، مثل مجموعة «بريكس»، وتحويل هذا الانضمام من مجرد خطوة اقتصادية إلى إعلان سياسي صريح عن السعي للتموضع داخل نظام عالمي أكثر توازنًا. فالسعودية والإمارات، اللتان تُديران معًا أصولاً سيادية تقترب قيمتها من خمسة تريليونات دولار، لا تنظران إلى بريكس باعتبارها محركًا اقتصاديًا يمُثّل نحو 40 في المئة من سكان العالم و37.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فحسب[2]، بل أيضًا منصة جيوسياسية تمنحهما هامش مناورة أوسع بعيدًا عن الهيمنة الغربية على مفاتيح القرار الاقتصادي والسياسي الدولي.

2 Spencer Feingold, "BRICS: Here's what to Know about the International Bloc," World Economic Forum, 20/11/2024, accessed on 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GPzO

الشكل (2)
حجم موجودات الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون (مليار دولار أميركي)

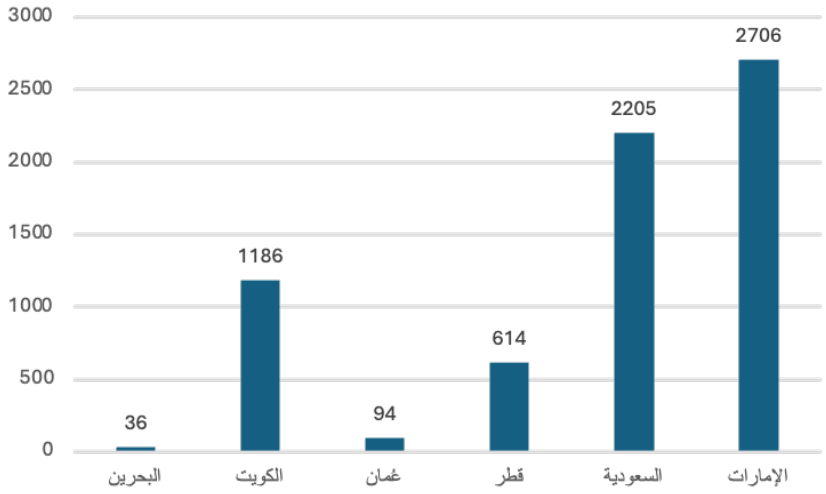

المصدر:

at: https://acr.ps/1L9GPq9 ,2025/9/Global SWF Data Platform," Global SWF (September 2025), accessed on 15"

وتدفع هذه الصدمة أيضًا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء أنظمة مالية بديلة تُقلّل من الاعتماد على منظومات الدفع الغربية، مثل نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «سويفت» SWIFT، بما يمنح دول الخليج مرونة وحصانة أكبر في مواجهة أيّ ضغوط مستقبلية محتملة. ويتكامل هذا التوجه مع سعي الدول الخليجية لتنويع شراكاتها العسكرية ومصادر تسليحها، في ظل إدراك متزايد بأن الرهان على المظلّة الأمنية الأميركية وحدها لم يعد كافيًا.

وإذا كانت دول المنطقة، المتأثرة بسياسات الإرهاب المنظم الذي تمارسه إسرائيل، جادّة فعلًا في استخلاص الدروس الاستراتيجية من الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وما قبلها، فإن من شأن ذلك أن يدفعها إلى إعادة توجيه مشترياتها الدفاعية نحو دول تتمتع بصدقية أعلى وتبتعد نسبيًا عن الاصطفاف مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة.

تُعدّ الصين مثالًا بارزًا على ذلك، في ظل تسارع وتيرة تطورها في الصناعات العسكرية وتحولها إلى مصدر رئيس لصادرات الأسلحة عالميًا[3]. وبرزت تركيا بوصفها مصدّرًا عالميًا رائدًا للطائرات المسيّرة[4]، في حين أصبحت كوريا الجنوبية من كبار المصدّرين للأسلحة التقليدية المتقدمة، وقد شرعت بالفعل في توقيع عقود تسليحية مع دول خليجية مثل السعودية والإمارات[5]. وتمثّل هذه الدول وغيرها بدائل أكثر موثوقية فنية وحيادية، مقارنةً بالصناعات العسكرية الغربية، ولا سيما تلك التابعة للولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية المنحازة إلى إسرائيل. وفي موازاة ذلك، تمنح هذه التطورات زخمًا إضافيًا لبرامج توطين الصناعات العسكرية

3 Helena Legarda & Jacob Gunter, "China's Arms Industry is Increasingly Global, but don't Expect it to Supplant NATO's Counterparts any Time Soon," *China Global Competition Tracker*, no. 2, Mercator Institute for China Studies (MERICS), 28/8/2024, accessed on 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GPV3

4 "Bayraktar TB2 Emerges as the World's Most Exported Drone This Year," *Defence Security Asia*, 20/11/2024, accessed on 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GP9a

5 Hoshik Nam & Wilder Alejandro Sanchez, "South Korea's Growing Role as a Major Arms Exporter: Future Prospects in Latin America," *War on the Rocks*, 21/08/2024, accessed on 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GPb8

في دول الخليج، بهدف رفع مستوى الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج في توفير السلع والخدمات العسكرية الحيوية.

وعلى مستوى الشراكات الدولية، يُسهم تعميق التعاون مع الصين في ربط اقتصادات الخليج على نحو أوثق بالاقتصاد الصيني العملاق، ويمنح الصين مصلحة استراتيجية مباشرة في استقرار المنطقة؛ ما يُعزز التوازن مع النفوذ الغربي، ويقوّي قدرة دول الخليج على التفاوض من موقع أكثر قوة. باختصار، لم تُشكّل هذه الحادثة نقطة انطلاق نحو التعددية بقدر ما كانت لحظة فاصلة أضفت شرعية سياسية، ودافعًا استعجاليًا لتسريع هذا المسار. كما أنها وفّرت للحكومات الخليجية مبررًا داخليًا قويًا أمام شعوبها ونخبها لمواصلة هذا النهج بوتيرة متسارعة، محوّلةً إياه من خيار استراتيجي طويل الأمد إلى ضرورة أمن قومي تفرضها معطيات الواقع الجديد.

نحو استجابة عربية جماعية وتعاضد سياسي واقتصادي

يُسلّط تصاعد العدوان الإسرائيلي، المدعوم عمليًا من دون شروط بالمساندة العسكرية والسياسية من الولايات المتحدة، الضوء على الحاجة الملحّة إلى تعزيز الوحدة العربية، وإعادة ترسيخ منظومة التحالفات الإقليمية في مواجهة هذا التهديد المتصاعد. فالمعضلة لم تعد أمنية أو عسكرية فحسب، بل امتدت لتشمل الأبعاد المالية والاقتصادية على نحو مباشر؛ إذ تُواجه عدة دول عربية قريبة من خط المواجهة المباشرة مع إسرائيل تحديات اقتصادية هيكلية وضغوطًا مالية متفاقمة، ما يجعلها أكثر عرضة للتأثر إذا ما أقدمت الإدارة الأميركية على اتخاذ إجراءات انتقامية ردًا على موقف عربي موحّد يتبنّى نهجًا حازمًا وعمليًا في مواجهة السياسات الإسرائيلية – الأميركية. ويزداد هذا الاحتمال في ظل سياسات المقايضات الصريحة التي ميّزت إدارة ترمب؛ ما يستدعي بلورة استراتيجيات استباقية لتخفيف الأثر في الدول الأكثر هشاشة اقتصاديًا، وضمان قدرتها على الصمود ضمن موقف عربي جماعي منسجم.

في مثل هذا السيناريو، سيكون من الضروري أن تتقدّم الدول العربية الغنية بالموارد لتعويض الأثر الواقع على حلفائها الإقليميين؛ إذ لا يمكن أن يكتسب أيّ تحالف دفاعي صدقية حقيقية ما لم يُقرَن بدعم مالي واقتصادي ملموس. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى إنشاء صناديق تعويض، وتمويل ميسّر، وحزم استثمارية موجهة، تهدف إلى حماية دول المواجهة من تداعيات الإجراءات العقابية المحتملة، سواء تمثلت في تخفيضات بالمساعدات، أو فرض قيود تجارية، أو تضييق في قنوات التمويل الخارجي.

ويُعدّ تعزيز شبكة أمان اقتصادية عربية مشتركة بمنزلة رسالة تضامن سياسي واضحة، ويمُثل إجراءً اقتصاديًا واقعيًا لضمان قدرة دول، مثل الأردن ومصر، على البقاء شركاء مستقرين ضمن أيّ منظومة أمنية إقليمية ناشئة. ومن دون هذا الدعم، ستبقى قدرتها على الالتزام بتحالف دفاعي فعّال محدودة؛ ما يجعلها أكثر عرضة للضغوط الخارجية، ويُقوّض تماسك التحالف برمّته.